

قرارات

وزارة التنمية المحلية

قرار رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢٥

وزير التنمية المحلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٥١ لسنة ٢٠٢٣ ؛

وعلى قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠٢٤ المنشور بالجريدة

الرسمية بالعدد رقم (١٦) بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٨ بأن يعدل قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٣٥١ لسنة ٢٠٢٣ المشار إليه وذلك بتعديل المساحة الواردة بالمادة الأولى من

هذا القرار لتصبح ٢٤٤,١٤٢ م^٢ بدلاً من ٢٤٠,٠٠٠ م^٢ تقريباً ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تنزع ملكية العقارات والأراضى الصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٣٥١ لسنة ٢٠٢٣ المعدل لقرار رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠٢٤ والموضح بياناتها

بالكشف المرفقة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لنشره ، كما

يتم شهره بطريق الإيداع بمكتب الشهر العقارى المختص بعد نشره بالوقائع المصرية .

وزير التنمية المحلية

أ.د/ منال عوض

مذكرة إيضاحية

لقرار السيدة الدكتورة وزير التنمية المحلية رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢٥

بشأن نزع ملكية الأراضى والعقارات

الصادر بشأنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠٢٤

المعدل للقرار رقم ١٣٥١ لسنة ٢٠٢٣

صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٥١ لسنة ٢٠٢٣ باعتبار مشروع نزع ملكية قطعة الأرض رقم ٢٦ الكائنة بحى السلام ثان - محافظة القاهرة - بمساحة ٢٤٠,٠٠٠ تقريباً واللازمة لتنفيذ جزء من مشروع عدد ٢٠٠ ألف وحدة سكنية بنطاق القاهرة الكبرى (مشروع أهالينا ٦) من أعمال المنفعة العامة .

ثم صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠٢٤ الصادر بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٢٤ بأن يعدل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٥١ لسنة ٢٠٢٣ المشار إليه ، وذلك بتعديل المساحة الواردة بالمادة الأولى من هذا القرار لتصبح ١٤٢,٢٤٤ بدلاً من ٢٤٠,٠٠٠ تقريباً والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٨/٤/٢٠٢٤

تضمن القرار المذكور فى مادته الثانية على أن يستبدل الرسم التخطيطى وكشف الملاك الظاهرين المرفقين بهذا القرار بالرسم التخطيطى وكشف الملاك الظاهرين المرفقين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٥١ لسنة ٢٠٢٣ المشار إليه .

حيث تضمن كتاب السيد الدكتور محافظ القاهرة رقم (١٨٣٧) المؤرخ ٢١/٥/٢٠٢٥ والمتضمن طلب المحافظة استصدار قرار وزارى بنزع ملكية قطعة الأرض المشار إليها بعاليه وذلك لعدم تقدم أحد من الملاك لإدارة العامة لنزع الملكية بمستندات ملكية مسجلة ومشهرة بالشهر العقارى وذلك لتوقيعهم على نماذج نقل ملكية الأرض للدولة حتى تاريخه وتسجيلها بالشهر العقارى وذلك طبقاً للمادة (١٢)

من القانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة حتى يتسنى صرف التعويض الخاص بالملاك الظاهرين بهذا المشروع .

كما أنه تم تقييم قطعة الأرض عن طريق اللجنة العليا للتقييم بالهيئة العامة للخدمات الحكومية بوزارة المالية بناءً على طلب جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة بقيمة ٧٠٠٠ جنيه للمتر الواحد طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٠

كما تضمن كتاب محافظة القاهرة المشار إليه بعاليه «قيام وزارة الإسكان بالتنسيق مع محافظة القاهرة بدراسة تعويض ملاك قطع الأراضى الفضاء بالمشروع المشار إليه بقطع أراضى فضاء بديلة مساوية فى القيمة للأراضى الأصلية بوضعها الحالى قبل التطوير» .

حيث نصت المادة (١١) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة على أن يوقع أصحاب العقارات والحقوق التى لم تقدم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة، أما الممتلكات التى يتعذر فيها ذلك لأى سبب كان فيصدر بنزع ملكيتها قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزارى فى مكتب الشهر العقارى المختص ويترتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع .

لذا.. وإعمالاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية .

فقد أعد مشروع القرار المرفق

وزير التنمية المحلية

أ.د/ منال عوض

